Diyala Journal

for Human Research

Website: djhr.uodiyala.edu.iq



p ISSN: 2663-7405 e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالي للبحوث الانسانية

العدد (100) المجلد (3) حزيران 2024

الضرورة في كتاب المُقَرِّب لابن عصفور (ت669هـ) دراسة نحوية Necessity in Ibn Asfour's Al-Muqarib (d. 669 AH), a grammatical study Himam Radhi Alawi

م. همم راضي عليوي جامعة ديالي/كلية التربية الأساسية/قسم اللغة العربية

Abstract

This study dealt with some of Ibn Asfour's poetic necessities in a grammatical study, and clarified his opinions in this regard, and this research is based on mentioning the poetic verse in which the necessity occurred, and stating the grammatical opinions in it, and the research needed to be divided into: (First: presenting what should be delayed, second: deletion in Arabic, third: the need to exchange those who are prohibited from exchange(

Fmail:

basica55te@uodiyaia.edu.iq

Published: 1-6-2024

الضرورة، التقديم، :Keywords

الحذف

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص CC BY 4.0 (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Website: djhr.uodiyala.edu.iq

Email: djhr@uodiyala.edu.iq Tel.Mob: 07711322852

247

e ISSN: 2789-6838 p ISSN: 2663-7405



الملخص

تناولت هذه الدراسة بعضا من مواضع الضرورة الشعرية عند ابن عصفور دراسة نحوية ووضّحت آرائه في ذلك، وتقوم على ذكر البيت الشعري الذي وقعت فيه الضرورة وذكر الآراء النحوية فيه، واقتضت تقسيمها على ثلاثة محاور هي (أولا: تقديم ما حقَّه التأخير، ثانيا: الحذف في العربية، ثالثا: ضرورة صرف الممنوع من الصرف).

المقدمة

الحمدُ للهِ ربّ العالمين،والصلاة والسلام على خاتم النبيين مجهد (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين) ، أُمًا بعد:

فالضرورة من الأبواب الواسعة في اللغة العربية ولا سيما الشعرية منها، حتى أنَّ ابن عصفور أفرد لها بابا خاصًا بها أسماه (باب الضرائر).

وقد انتهجت في دراسة الضرورة عند ابن عصفور على بعض النماذج الشعرية التي ذكرها في كتابه؛ لكونها قد تجاوزت المئة شاهد شعري، وتطرَّقتُ لآرائه في موضع الضرورة ،ثمَّ أشرتُ إلى آراء النحاة في موضع الشاهد موضِّحة موضع الضرورة فيه، ووجدناه ميَّالًا في أغلب آرائه إلى المذهب البصري.

ولا بدَّ من الإشارة إلى إفادة البحث من دراسة (الضَّروراتُ في شَواهدِ كتاب المُقَرِّب لابن عُصْفُور، القسم الأول) للباحثين: د. يوسف علي محجد، ود. محمود التوم عبد الله، كونها من الدراسات المهمة التي أنارت الطريق لهذا البحث.

المدخل:

أ-الضرورة لغة واصطلاحا:

الضرورة لغة هي ما كانت((ضد النفع والضُّرُ بالضم، الهزالُ وسوء الحال))(1)،وفي الاصطلاح((إنَّما يعنون بالضَّرورة أنَّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصَّة به ،ولا يقع ذلك في كلامهم النثر ،وإنَّما يستعملون ذلك في الشعر خاصَّة دون الكلام)) (2).

ب- ابن عصفور ومنهجه في كتابه المقرِّب:

ابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن مجد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، كان حاملا للواء العربية في الأندلس وصابرا على المطالعة و يؤخذ عنه النحو⁽³⁾.

أمًّا منهجه في كتابه المقرِّب، فكان دقيقًا في تعريفاته وحدوده، والحدُّ عنده جامعًا مانعًا، ويُعتمد على تعريفاته في أبواب النحو واصطلاحاته، وكان جديدًا في بعض الموضوعات كذكر المبتدآت



والأخبار التي لا تدخل عليها كان وأخواتها، وكان يُقدِّم تلخيصا في بداية كل باب، وسرد المسائل النحوية التي كان أغلبها للبصريين، ولم يتعرَّض لذكر المذاهب والآراء. غلب على تقسيمه التنظيم ،ويعلِّل المسائل التي قام بذكرها ووضَّح المعاني اللغوية، وكانت له فيها آراء مستقلَّة ،وأكثر من الاستشهاد بالشعر وكلام العرب، كما استشهد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف⁽⁴⁾.

أمًا منهجه في إيراد الضرورة الشعرية فهو يذكر لفظة (ضرورة) غالبا ،و لفظة (نادر) بنزر يسير حدا⁽⁵⁾.

أولا: تقديم ما حقَّه التأخير:

إنَّ التقديم والتأخير من خصائص العربية ،ومن الظواهر الشائعة في النحو العربي، ولولا هذا الأسلوب لأصبحت اللَّغة جامدة تفتقد إلى الحريَّة في التعبير، وكما هو معلوم أنَّ الجملة تتكوَّن من مُسنَد ومُسنَد إليه— فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر— يقول سيبويه(180ه) في هذا السياق : ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّمُ منه بُدًاً)) $^{(6)}$ ،ويرى ابن هشام(ت 761ه): أنَّ المسند والمنسد إليه هما المعتبران في الكلام وإن تقدَّم عليهما بعض الحروف نحو (أقائم الزيدان، وَلَعَلَّ أَبَاك منطلق) الإسمية، و(أقامَ زيدٌ ،وإن قَامَ زيدٌ) الفعلية ،أمًا قوله تعالى φ و و عب (البقرة:87) وقوله تعالى φ آ ب ب φ (القمر:7)،فتقديم الأسماء فيها على الأفعال في نيَّة التأخير $^{(7)}$ ،فأولَى ابن هشام عناية تامَّة بمسألة التقديم والتأخير للمسند والمسند إليه، كما اهتمَّ ابن السرَّاج (316هـ) قبله بهذه المسألة وذكر حالات لا يجوز فيها التقديم والتأخير $^{(8)}$ ،وأجاز غيره التقديم في مواضع معدودة.

والمعنى هو ما جعل النحاة يُحدِّدون ما يجب تقديمه وتأخيره، فاشترطوا فيه أن يكون واضحا لا لبس فيه، فمنع ابن جني(392هـ)تقديم الفاعل على الفعل، وكذلك ما يقوم مقام الفاعل لا يتقدَّم على الفعل (9) فهذا النوع من التقديم غير سائغ عند النحاة إلَّا في باب الضرورة الشعرية.

ومن نماذج التقديم والتأخير النحوي عند ابن عصفور:

أ-تقديم النعت على المنعوت:

إنَّ مسألة تقديم النعت الجملة على المفرد هي مسألة خلافية بين النحاة ،ألا إنَّ ابن عصفور لم يُجز ذلك إلّا في نادر الكلام أو في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

وَفَرْع يُعشَّى المَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثْيثٍ كَقِنْوِ النخلةِ المُتَعَثَّكِلِ(10)

ويرى هنا (ابن عصفور) أنَّ الشاعر قدَّم النعت الجملة(يُعشَّى)على النعت المفرد(أسود)للضرورة الشعرية (11)،ونرى أنَّ هذه الضرورة التي يراها ابن عصفور هي في الأصل ليست بضرورة، إذ وقع هذا



النوع من التقديم في أفصح وأبلغ نص عربي ،وهو القرآن الكريم كما تقدَّم، والقرآن الكريم مُنزَّهٌ من الضرورات (12).

وقد تكلَّم النحاة عن ترتيب النعوت إذا كان المنعوت نكرة، فالقياس عندهم أن يكون النعت المفرد أولا، ثمَّ يأتي بعد ذلك النعت الجملة؛ لأنَّ المفرد هو الأصل والنعت الجملة فرعٌ عليه.

ويرى (ابن السرَّاج) أنه لا يتقدَّم الفرع على الأصل إلَّا في الضرورة الشعرية (13)، وأيَّد ذلك (ابن عصفور) بقوله: ((إذا اجتمع في هذا الباب صفتان إحداهما اسم والأُخرى في تقديره، قدَّمت الاسم ثمَّ الظرف أو المجرور ثمَّ الجملة...، ولا يجوز خلاف ذلك إلَّا في نادر الكلام أو في ضرورة الشعر)) (14)، فأوجب بهذا تقديم النعت المفرد على النعت الجملة.

وإذا عدنا إلى سيبويه (رحمه الله) سنجد أنّه لم يمنع ذلك التقديم؛ بل قال: ((نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا، إن جعلته وصفا. وإن لم تجعله وصفا نصبتَ، كأنّه قال: نحن ننطلقُ عامدين))،وهناك من يرى من النحاة بتغليب تقديم المفرد على شبه الجملة، وتقديم شبه الجملة على الجملة (15)،كابن مالك (ت672هـ) (18)،والرضي الاستراباذي (ت808هـ) (17)،والوقّاد (ت905هـ) (18)،وغيرهم.

ب-تقديم المفعول به على الفاعل:

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يقع الفاعل بعد الفعل ،والمفعول به بعد الفاعل، و ذكر النحاة مواضع عدّة وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به منها (20): إذا خيف اللَّبس ولم يتَّضح الفاعل من المفعول نحو (أكرم موسى عيسى)،وإذا كان الفاعل ضمير متصل غير محصور فيه، والمفعول به اسم ظاهر نحو (أتقنتُ العمل)،وإذا كان كل من الفاعل والمفعول به ضمير متصل ولا حصر في أحدهما نحو (أكرمتُك كما أكرمتني) (21).

كما ذكر لنا (ابن عصفور) أنَّ الفاعل يجب تقديمه على مفعوله إذا كان ضميرا مستترا، أو إذا كان مضافا إليه المصدر المقدَّر ب(أن) والفعل، أو ب(أنَّ)التي خبرها فعل، أو اسم مشتق منه (22)، وما كان خلاف ذلك فهو ضرورة عنده ، مُستشهدًا بقول الشاعر:

فزجَجتها بمزجَّةٍ زجَّ القُلُوصَ أبي مزادة (23)



فالأصل أن يقول: زجَّ أبي مزادة القلوصَ، بإضافة المصدر (زجَّ)إلى فاعله (أبي مزادة)،ألا إنَّه فصل بين المصدر وفاعله المضاف بالمفعول به (القلوصَ) (24)،فكان الأُولَى من ذلك عند ابن عصفور أن يُقدِّم الشاعر الفاعل على المفعول.

وفي الفصل بين المضاف والمضاف إليه خلاف، فالكوفيون أجازوا الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الجر كالمفعول به،أمًّا البصريون فلم يجيزوا ذلك وحجَّتهم أنَّ ما سَمِعهُ الكوفيون عن العرب على قلَّته لا يُعرف له قائل فلا يجوز الاحتجاج به،وأجاز البصريون الفصل بين المتضايفين بالظرف وحرف الجر فحسب (25)،ويتَّضح مما تقدَّم أنَّ (ابن عصفور)قد اتَّقق مع المذهب البصري.

ومثال ما فُصِل به بين المتضايفين بـ(المفعول به) قوله تعالى چۓ ڭ ڭ كَ كَ وُ وُ وَ وَچِ (الأنعام: ١٣٧)ففصل بين المصدر (قتل)،وفاعله المضاف (شركاء)بالمفعول به (أولادهم) (26).

ثانيا: الحذف في العربية:

يُرادُ بالحذف لغة: إسقاط الشيء، والحذف من الشِّعر ومن ذنب الدابَّة، أي: الأخذ منهما (27)، أمَّا في الاصطلاح فهو ((إسقاط الشيء لفظا ومعنى)) (28)، وقد أفرد له (بن جنِّي) بابًا وسَمَهُ بـ (باب شجاعة العربية) (29)، ومدحه (الجُرجاني ت 471هـ) بقوله ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنَّك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانا إذا لم تُبن) (30).

ولا يقتصر الحذف على الاسم أو الحرف؛ بل يتجاوزه إلى الجملة والحركة، ف((حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))(31)،ولا يصحُّ الحذف إلّا بدليل يدلُ عليه، فمن شروط حذف اللفظ: أن يكون في المذكور دلالة على المحذوف، أمّا من لفظه أو من سياقه، وإلّا فلا يُمكن معرفة المحذوف من الكلام، وبصبح الخلل واضحا في فهم اللفظ(32).

وكثرة الاستعمال من أهم أسباب الحذف (33)، والتخفيف هو أحد فوائده (34)، كقوله تعالى چ گ گ گ گ ن چ (يوسف: $(\Lambda 2)$ ، أي: أهلُ القرية (35)، كما يضفي الحذف طلاوة وحسنا (36) وتفخيما وتعظيما ولذَّة للكلام (37)، ومن أنواع الحذف:

أ-حذف حرف الجر وإبقاء عمله:

رصد النحاة قديما وحديثا الكثير من مواضع حذف الحرف عند العرب، وأثاروا حولها آراء مختلفة (38)، ومن الحروف التي تُحذف : هو حرف الجر (رُبً)، إذ يُحذف ويبقى عمله، ويُعوَّض عنه بـ (الواو، أو بل، أو الفاء) (39) ، كقول (رؤبة بن العجاج ت145هـ):



بل بلدٍ ملئُ الفجاج قتمه (40)

وقد تُحذف(رُبً)دون تعويض ندورًا (41)، كقول الشاعر:

رسم دارِ وقفت في طللهِ (42)

ومن حذف حرف الجر وإبقاء عمله: قولهم (خيرٍ والحمدُ لله)، المن قيل له (كيف أنت؟)، والتقدير: (على خيرٍ) فحذف (على) بعد (كيف) (⁽⁴³⁾، وكقولهم (بكم درهمٍ اشتريت ثوبَك؟)، أي: (بكم من درهمٍ) فحذف (من) بعد (كم) الاستفهامية (⁴⁴⁾.

واستدلَّ (ابن عصفور)على حذف حرف الجر (اللام) مع بقاء عمله، بقول الشاعر:

لاهِ ابن عمِّك لَا أفضلت في حسبٍ عنِّي ولا أنت ديَّاني فتخزوني (45)

وعد (ابن عصفور)الحذف هنا ضرورة شعرية (46)،إذ أراد الشاعر (لله ابن عمِّك) (47) ،فحذف حرف الجر (اللام) مع بقاء الاسم مجرورا به وهو لفظ الجلالة (الله).

ب-حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

شواهد حذف المضاف في العربية لا تُحصى (48)، فذكر لنا (ابن جنِّي)ما ينيف عن الألف موضع (49)، وهو عنده ضربٌ من الاتِّساع في اللُغة (50).

يُشترط في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أمن اللّبس⁽⁵¹⁾،فهذا الحذف((سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يُشكِل، وإنّما سوّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استُغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا، وإذا حُذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأُعرِبَ بإعرابه)) (52)،وأجاز (ابن عصفور)حذف المضاف إذا كان في الكلام ما يُشعِر بحذفه، وإن لم يكن كذلك فلا يجوز الحذف عنده إلّا في ضرورة الشّعر (53)،كقول الشاعر:

عَشِيَّة فَرَّ الحارثيُّون بعدما قضى نَحبه فِي ملتقى القوم هوْبرُ (54)

ويريد: ((ابن هوبر))(55)،فلم يُجز (ابن عصفور) الحذف هنا لعدم أمن اللَّبس.

ثانيا: ضرائر الإبدال:

أ-إبدال الياء من الباء:

تُبدل الياء من الحروف الصحيحة شذوذا، فقالوا (لا وربيك لا أفعل)،أي: (لا وربيك) فأبدلوا الباء الثانية بالياء، ونحو (تسرَّيتُ) وأصله (تسرَّرتُ) من (السَّرْ) وهو النكاح سرًّا، فأبدلوا الراء الثالثة ياءً ،والإبدال إلى الياء في هذه الحروف؛ بسبب ثقل التضعيف (⁵⁶⁾،وقد يجيء هذا الإبدال في غير التضعيف ،كقول الشاعر:



لَها أَشارِيرُ من لحم تُتَمّرُه من الثَّعالِي ووخزٌ من أرانِيها (57)

وعد (ابن عصفور) إبدال الياء من الباء في (الثعالي) أي :الثعالب ، وفي (أرانيها) أي: أرانبها، ضرورة شعرية (58)،وذكر في موضع آخر أنَّ (الثعالي) أصلها (ثعائل)،ألا إنَّه قلب الهمزة ياءًا (59).

ويرى (سيبويه):أنَّ الإبدال هنا من باب الاضطرار (60)، ووجه الضرورة عند (المبرِّد ت285هـ) أنَّ الشاعر لجأ إلى هذا الإبدال؛ لحاجته إلى حرف ساكن يقيم وزن البيت بشكله الصحيح (61).

ب-إبدال الياء من العين:

مما استدلَّ به (ابن عصفور) في إبدال الياء من العين للضرورة الشعرية، هو قول الشاعر: ومنهل ليس له حَوازق ولضفادي جَمّه نقانقُ (62)

فقوله (ضفادي) أصلها (ضفادع) ، فأبدل الياء من العين للضرورة الشعرية (63) ، ويرى (سيبويه) أنّه ((إنّما أراد الضفادع، فلمّا اضطرّ إلى أن يقف آخر الاسم، كره أن يقف حرفا، لا يدخله الوقف في هذا الموضع، فأبدل مكانه حرفًا يوقف في الجر والرفع)) (64).

ثالثًا: ضرورة صرف الممنوع من الصرف:

يقول ابن عصفور ((اعلم أنَّه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع، ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع، من ردِّ فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز، اضطرَّ إلى ذلك أو لم يُضطرَّ إليه؛ لأنَّه موضع قد أُلِفت فيه الضرائر)) (65)، ويرى أنَّ الضرورة الجائزة في الشعر تتحصر في الزيادة والنقص والتأخير والتقديم والبدل (66).

ومن الزيادة التي أجازها (ابن عصفور) في ضرورة الشعر، هي زيادة الحرف ك(تنوين الاسم غير المنصرف)إذا لم يكن في آخره ألف رُدَّ إلى أصله من الانصراف⁽⁶⁷⁾، كصرف(أُحيمر) للضرورة الشعرية مع أنَّه ممنوع من الصرف؛ لأنَّه تصغير (أحمر) وأشبه الفعل المضارع(أفعل) في قول الشاعر: وأتاها أحيمرٌ كأخي السهم بعَضْب فقال: كوني عقيرا⁽⁶⁸⁾

ودخول التنوين على الاسم الممنوع من الصرف وصرفه من الضرورات الجائزة في الشعر عند النحاة،إذ قال سيبويه:((اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف،يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛لأنّها أسماء كما أنّها أسماء))(69)،فيُجيز صرف الممنوع من الصرف؛تشبيها لمنا ينصرف من الأسماء،وقال السيرافي(ت368ه): ((ومن ذلك ما لا ينصرف،وهو جائز في كل الأسماء مطَّرد فيها؛لأنَّ الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها،وإنّما تمتنع من الصرف لعلل تدخلها،فإذا اضطرَّ الشاعر ردَّها إلى أصلها،ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها،والدليل على ذلك،أنَّ ما لا أصل له في التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه،ألا ترى أنَّ الشاعر جائز له تنوين الفعل إذا كان أصله غير التنوين،وليس يردَّه تنوينه إلى حالة قد كانت له)) (70)،فالاسم((إذا اجتمع فيه سببان من



الأسباب التسعة ،امتنع من الصرف،ولم يجز صرفه إلّا في ضرورة الشعر ،فإنَّ ضرورة الشعر تُبيح كثيرا مما يحظره النثر ،واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الإختيار والسَّعة،فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية،وإقامة وزنها،بزيادة التنوين،وهو من أحسن الضرورات؛ لأنَّه ردِّ إلى الأصل) (⁷¹⁾،ولا شكَّ أنَّ ابن عصفور أجاز صرف ما لا ينصرف من خلال التنوين؛ لأنَّ فيه ردِّ إلى الأصل الذي كان عليه اللفظ، إضافة إلى حاجة الشاعر لإقامة الوزن والقافية.

الخاتمة:

- 1- التقديم والتأخير من أهم خصائص العربية، ودليل على مرونتها واتِّساعها.
- 2- إنَّ النعوت إذا تتابعت فالأصل عند النحاة تقديم المفرد على الجملة، أمَّا تقديم النعت الجملة على المفرد فضرورة شعرية عند ابن عصفور، ألا إنَّ هذا التقديم قد وقع في القرآن الكريم والقرآن لا ضرورة فيه.
- 3- إنَّ الفصل بين المتضايفين كالفصل بين المصدر وفاعله بالمفعول به من المسائل الخلافية بين النحاة، أجازها الكوفيون ومنعها البصربون وابن عصفور.
- 4- سار ابن عصفور في مجمل آرائه مع المذهب البصري، ولجأ في بعض المواضع التي ذكرها إلى التعليل والتأويل.
- 5- إنَّ الحذف باب واسع في العربية، وله قيمته المعنوية والبلاغية التي لا غنى عنها في لغتنا العربية.
 - 6- إنَّ إبدال الياء من الباء والعين ضرورة شعربة.
- 7- أجاز النحاة ومن ضمنهم ابن عصفور على صرف الممنوع من الصرف بتنوينه؛ لأنَّ فيه ردِّ للأصل المحذوف.

المراجع

(¹)لسان العرب(ضرر):4/ 483.

(2) همع الهوامع:3/ 273.

(3) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 2/ 210.

(4) ينظر: المقرِّب: 29، 41 - 43.

(^)ينظر: الضَّروراتُ في شَواهدِ كتاب المُقَرّب لابن عُصْفُور، القسم الأول:268.

(⁶)الكتاب:23

ينظر:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:493،494. $\binom{7}{2}$

(8) الأصول في النحو: 222،456.

(°)ينظر:الخصائص:387/2.



(10) ينظر: البحر المحيط: 524/3.

(11) ديوان امرؤ القيس:16، والمقرّب:304.

ينظر: دفاع عن كتاب الله ،القرآن والضرورة الشعرية: 1. $(^{12})$

(13) ينظر: الأصول في النحو: 63/2.

(14) المقرّب:303،304، وينظر: شرح جمل الزجاجي: 217/1-218، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 185/5.

.49/2:الكتاب)

(16)ينظر:دلالات تقديم النعت:12.

(17) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 69.

(18)ينظر: شرح الرضي على الكافية: 118/1.

(19) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 120/2.

(²⁰) بنظر: المقرّب: 78، وأوضح المسالك: 74/1، والفرائد الجديدة: 1/318-319.

(21) ينظر: النحو الوافي: 86/2، واختلاف النحاة في قضايا الفاعل: 14.

⁽²²)ينظر:المقرّب:78.

(23)من الأبيات التي لا يُعرَف قائلها، وهو بلا نسبة في:تلخيص الشواهد:82، وخزانة الأدب:415/4، والخصائص:406/2، ومجالس تعلى:152.

(²⁴)ينظر: الخصائص: 408/2، والمقرّب: 78.

(²⁵)ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف:349/2،وشاهد الضرورة الشعرية:87.

(26) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 179/2.

(²⁷) ينظر: لسان العرب (حذف): 40/9.

(28) الكليات: 384.

(²⁹)ينظر:الخصائص:362/2،والبحث الدلالي في كتاب الإيضاح في شرح مقامات الحريري:51.

(30)دلائل الإعجاز:146.

(31) الخصائص: 362/2، وظاهرة الحذف في القرآن: 39.

(32) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 111/3، وظاهرة الحذف ودورها في تحقيق التماسك النصبي: 79.

(33) ينظر: الكتاب: 130/2 ، و الإيجاز بالحذف (حذف المفعول به): 1.

(³⁴)ينظر:إعجاز القرآن:262.

(35)ينظر:معانى القرآن:61.

(³⁶)ينظر:المثل السائر:220/2.

(³⁷) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 104/3-105.

(38) ينظر: سورة الإسراء دراسة نحوية دلالية: 179.

(³⁹)ينظر:شرح الكافية الشافية:821/2.

(40)مجموع أشعار العرب:150.

(41) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 270.

(⁴²)ديوان جميل بثينة:52.

(43) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني:85، ومغنى اللبيب:272.



(44) ينظر: أوضح المسالك: 67/3.

(45) ينظر:أدب الكاتب:513، وإصلاح المنطق:373.

(⁴⁶)المقرّب:270.

(47) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 174.

(48) ينظر: الكتاب: 215/1، والمباحث النحوية في شرح نهج البلاغة: 266.

(49) ينظر: الخصائص: 193/1.

(⁵⁰)ينظر:المصدر نفسه:364/2.

(⁵¹)ينظر:المفصل في صنعة الإعراب:134-135.

(52) شرح المفصل:192/2، وينظر: البحث الدلالي في كتاب الإيضاح في شرح مقامات الحريري: 52.

(⁵³)المقرِّب:289.

(⁵⁴)ينظر:ديوان ذي الرمَّة:647/2.

(⁵⁵)المقرّب:289.

(⁵⁶)ينظر:شرح المفصل: 24/1-28.

(57)من الأبيات التي لا يُعرف قائلها، وينظر: شرح الأشموني: 824/3.

(⁵⁸)ينظر:المقرّب:532.

(⁵⁹)ينظر:ضرائر الشعر:226/1.

(60)ينظر:الكتاب:273/2،والضرورة الشعرية في شرح المفصل:410.

(⁶¹)ينظر:المقتضب: 246/1- 247.

ينظر: سر صناعة الإعراب:762/2، وشرح الأشموني:880/3.

(⁶³)ينظر:المقرّب:534.

.274/2:الكتاب⁶⁴)

(⁶⁵)المقرّب:556.

(⁶⁶)ينظر:المصدر نفسه:556.

(⁶⁷)ينظر:المصدر نفسه:556.

(68) ديوان أميَّة ابن أبي الصلت:35.

(⁶⁹)الكتاب: 1/80.

(⁷⁰)مايحتمل الشعر من الضرورة: 41، 42.

⁷¹)شرح المفصل: 67/1.

<u>المصادر والمراجع:</u>

<u>أولا –الكتب:</u>

القرآن الكريم.

• أدب الكاتب: ابن قتيبة، تحقيق: مجهد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1982م.

• إصلاح المنطق: ابن السكّيت، تحقيق: أحمد مجد شاكر، دار المعارف، مصر، ط1، 1978م.



- الأصول في النحو: أبو بكر مجد بن السرِّي بن سهل النحوي المعروف بابن السرَّاج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ –1997م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن مجه بن عبيد الله الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: مجه محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1 1424، 2003م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1989م.
- بحر العلوم: أبو الليث نصر بن محد بن أحمد السمر قندي (ت 373هـ)، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1417هـ- 1997م.
- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين مجد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: مجد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط1 ، 1376 هـ 1957 م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغوبين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)،بتحقيق: محد أبو الفضل ابراهيم،المكتبة العصرية ،لبنان،(د.ط)،(د.ت).
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: أبو مجد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: عباس مصطفى، دار الفكر العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله جمال الدين مجد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ)، تحقيق: مجد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ط، 1967م.
 - تفسير البحر المحيط:أبو حيان الأندلسي،دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو مجهد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة و مجهد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1413 هـ 1992 م.
- خزائة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1989م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)،تحقيق: مجد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 44،
 1371هـ-2006م.
 - ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل ابر اهيم، دار المعارف، ط2، د.ت.
 - ديوان أمية ابن أبي الصلت: تحقيق: محمد أبو الفضل ابر اهيم، دار المعارف، ط2، د.ت.
 - دیوان جمیل بثینة: جمیل بن معمر (ت701هـ)،دار بیروت،دط،د.ت.
 - ديوان ذي الرمة: تحقيق: عبد القدوس، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط1، 1982م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)،بتحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل،دار الكتب العلمية ،بيروت-ط1، 1421هـ 2000م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن نور الدين علي بن مجد بن عيسى الأشمُوني الشافعي (ت 900هـ)،دار الكتب العلمية ،بيروت،ط1، 1418هـ 1998م.
- شرح ألفية ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن مالك(ت 686هـ)، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- شرح التصريح على التوضيح: زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهري(ت 905هـ)،دار الكتب العلمية ،بيروت،ط1، 1421هـ 2000م.



- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب العلمية، جامعة الموصل، د.ط، 1982م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو مجد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد المعروف بابن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، بتحقيق: عبد الغنى الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع ،سوريا، (د.ط)، (د.ت).
 - شرح الكافية: الرضي الاستراباذي (ت686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1985م.
- شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الدين مجد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجياني(ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ-2007م.
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1 ، 1422 هـ 2001 م.
- الصاحبي في فقه اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني(ت 395هـ)،بتحقيق: مجد علي بيضون،القاهرة،ط1 ،1397هـ 1977م.
 - الفرائد الجديدة: تحقيق: عبد الكريم، وزارة الأوقاف، 1997م.
- الكتاب:أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)،بتحقيق: عبد السلام محجد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3 ،
 1408هـ- 1988م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية:أبو البقاء أيوب بن موسى الحسين الكفوي ،تحقيق: عدنان درويش و مجد المصري،مؤسسة الرسالة،بيروت،(د.ط)،(د.ت).
- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محجد بن مكرم بن علي المعروف بابن منظور (ت711هـ)، دار صادر ، بيروت، ط3
 1414 هـ-1993م.
 - ما يحتمل الشعر من الضرورة:أبو على السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: عوض بن حمد الفوزي، ط1، 1509هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن مجد بن مجد بن الأثير (ت 637هـ)،بتحقيق:
 د.أحمد الحوفي، وديدوي طبانة،دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،(د.ط)،(د.ت).
 - مجالس ثعلب: ابن أبي يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط5، 1987م.
 - مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج: دار قتيبة، الكويت،د.ط.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله المعروف بالفراء (ت 207هـ)، بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي واخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة، ط1، (د.ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد المعروف بابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، بتحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ، دمشق، ط6،1405 هـ- 1985م.
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محد الزمخشري (ت538هـ)، بتحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال ، بيروت، ط 1 ، 1413هـ 1993م.
- المقتضب:أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد (ت285هـ)،بتحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب،بيروت،(د.ط)،(د.ت).
 - المقرّب ومعه مثل المقرّب: ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: عادل أحمد وعلي محجد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1998م.
 - النحو الوافى: عباس حسن ،دار المعارف،القاهرة،ط15،(د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)،بتحقيق: عبد الحميد هنداوي،المكتبة التوفيقية ،القاهرة،(د.ط)،(د.ت).

ثانيا-الرسائل والأطاريح:



- البحث الدلالي في كتاب الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي (ت610هـ): همم راضي عليوي، بإشراف: د. محمد بشير حسن، رسالة ماجستير ، جامعة ديالي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 1438هـ 2017م.
- سورة الإسراء دراسة نحوية دلالية:مجدي معزوز أحمد حسين ،بإشراف:أ.د.أحمد حسن حامد، رسالة ماجستير، ،جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا،فلسطين، 1425هـ 2004م.
- شاهد الضرورة الشعرية بين القواعدية والاستعمال: رانيا سالم، بإشراف: د. يحيى عبابنه، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2010م.
- الضرورة الشعرية في شرح المفصل: وحيد عز الرجال، بإشراف: د. فاروق بدير، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، 2006م.
- ظاهرة الحذف في القرآن:حفظي حافظ، بإشراف: د. مجد بركات، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 1995م.
- المباحث النحوية في شرح نهج البلاغة: سجاد عباس، بإشراف: د. محد عبد الزهرة، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2007م.

البحوث:

- اختلاف النحاة في قضايا الفاعل ودلالته: أبو سعيد عبد المجيد، المجلة الأردنية، م5، ع1، 2009م.
- الإيجاز بالحذف(حذف المفعول به): عبد الله البستوني، قسم اللغة العربية، جامعة المدينة العالمية، كلية اللغات شاه علم، ماليزيا.
 - دفاع عن كتاب الله ،القرآن والضرورة الشعرية:أ.د.أحمد مكى الأنصاري،مجلة جامعة أم القرى،م3،ع20،د.ت.
- **دلالات تقديم النعت في الجملة الفعلية:**د. رعد هاشم، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مجلة دواة، م1، ع4، 2005م.
- ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية: فضل الله نور علي، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية اللغات، م12، ع2 ، 2011م.
 - ظاهرة الحذف ودورها في التماسك النصي: إسلام مجد عبد السلام، المعهد العالى، قسم اللغات والترجمة.
- الضّروراتُ في شَواهدِ كتّاب المُقرّب لابن عُصفُور، القسم الأول: د. يوسف عّلي مجد، ود. محمود التوم عبد الله، جامعة كردفان، كلية التربية، السودان، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م1، ع2، 2022م.